REVUE DE PRESSE

CTRF

NUMERO 06 - JUIN 2017

النهار

2017/06/06

الجمارك تحجز كاميرات مراقبة مجهّزة بإضاءة ليلية مستوردة من الصين بقيمة مليار و500 مليون

سهيلة.ز

أقدمت مديرية الجمارك بميناء الجزائر على حجز ما قيمته مليار و500 مليون سنتيم من كاميرات المراقبة المجهزة بالإضاءة الليلية المستوردة من الصين الشعبية والموجهة إلى المحاكم والمجالس القضائية والجامعات، وفقا للاتفاقية التي أبرمها صاحب شركة «الجيل الجديد» مقرها ببسكرة مع السلطات المختصة، وهذا ما جعله في قفص الاتهام بتهمة مخالفة التشريع الجمركي واستيراد بضاعة محظورة من دون رخصة، على الرغم من حيازته لرخصة الاقتناء من وزارة الداخلية.

محاكمة المتهم أمام محكمة سيدي امحمد، أمس، جاء بموجب إجراءات الاستدعاء المباشر بتهمة مخالفة التشريع الجمركي، على خلفية استيراده بضاعة محظورة من دون رخصة، إلا أن جلسة المحاكمة التي تمت في ظل غياب إدارة الجمارك كشفت أن المتهم صاحب شركة استيراد وتصدير المسماة «الجيل الجديد» المتواجد مقرها ببسكرة وفرعها بالجزائر يحوز على رخصة اقتناء صادرة من وزارة الداخلية والجماعات المحلية، إلا أن إدارة الجمارك قامت بالحجز على البضاعة التي استوردها من الصين الشعبية بتاريخ 6 فيفري 2014، والمتمثلة في كاميرات مراقبة مجهزة بالإضاءة الليلية قيمتها مليار و500 مليون سنتيم، على الرغم من حيازة صاحب الشركة على التسريح والرخصة قبل دخول السلعة إلى الميناء.

حيث أوضح المتهم من خلال مساءلته أن عملية الاستيراد التي قام بها كانت مشروعة وفي إطار القانون، خاصة وأن لديه رخصة رسمية صادرة من وزارة الداخلية والجماعات المحلية لاستيراد هذا النوع من الكاميرات القوية والتي كانت موجهة إلى المحاكم والمجالس القضائية والجامعات، مشيرا في معرض أقواله إلى أن الإجراءات التي اتبعتها إدارة الجمارك في الحجز على سلعته خاطئة كونه يحوز على الرخصة، في حين أن عملية التأشير على الرخصة الأصلية من طرف وزارة الداخلية استغرقت سنتين بعد تقسيم الرخصة إلى ثلاث رخص، وهذا ما استغلته الجمارك لمتابعته قضائيا بالتهمة سالفة الذكر، مضيفا أنه حاول استرداد بضاعته المحجوزة لكن من دون جدوى. من جهة أخرى، أشارت هيئة الدفاع عن المتهم إلى أنه على الرغم من التعليمة التي وجهتها المديرية العامة للجمارك للمديريات الجهوية بتاريخ 3 جوان 2013 حول إلغاء كل المتابعات الجزائية ورفع اليد عن المنازعات لمثل هذا النوع من القضايا، فقد تم الحجز على كاميرات المراقبة عام 2014 وتم تقديم شكوى ضد المستورد شهر مارس من نفس العام.

هذا ما اعتبره الدفاع بالحجز التعسفي طالبا رفع الحجز عن البضاعة، خاصة وأن المتهم سبق وأن استورد نفس السلع بنفس المواصفات من دون مواجهته أي مشاكل أو صعوبات في إخراجها من الميناء، وأمام هذه المعطيات، التمس وكيل الجمهورية في حقه عقوبة شهرين حبسا نافذا مع غرامة مالية مرتين قيمة المخالفة.

2017/06/08

ضبطت بحوزته جوازات سفر ورخصة سياقة وبطاقة قنصلية مزوّرة

3 سنوات حبسا لإفريقي حاول تهريب 570 ألف دج و1000 أورو إلى الخارج

برّأت محكمة الشراڤة رعية إفريقي من جرم التهريب، فيما تمت إدانته بعقوبة الحبس النافذ لمدة 3 سنوات وغرامة مالية بقيمة 200 ألف دج عن تهما التزوير واستعمال المزور في محررات إدارية ومخالفة التشريع والتنظيم لحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.

فايزة.ع

تفاصيل القضية حسبما درا في جلسة المحاكمة، جاءت على أساس دورية تفتيش روتينية لمصالح الأمن على مستوى العاصمة، أين لفت انتباههم رعية إفريقي وملامح الارتباك بادية عليه، الأمر الذي جعلهم يقتربون منه ويخضعونه لعملية التفتيش، أين عثروا بحوزته على رخصة سياقة مزورة وبطاقة قنصلية، بالإضافة إلى جوازي سفر أحدهما صادر من السلطات المالية والآخر من الغينية يحملان صورته لكن بهويتين مغايرتين، الأمر الذي جعلهم يلقون القبض عليه بتهمة التزوير واستعمال المزور في محررات إدارية، ومواصلة للتحريات، تم تفتيش مسكنه المستأجر، أين تم العثور على مبالغ

مالية كانت مخبأة بإحكام داخل حقيبته لتحويلها إلى الخارج، والتي تقدر بـ 570 ألف دج و1000 أورو، وعليه تم إعداد ملف جزائي ضده بجرم التزوير واستعمال المزور في محررات إدارية والتهريب ومخالفة التشريع والتنظيم لحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، أحيل بموجبه على قاضي التحقيق بمحكمة الشراڤة، الذي أحاله بعد الانتهاء من التحقيقات القضائية على محكمة الجنح للمحاكمة، أين أنكر المتهم الجرم المنسوب إليه جملة وتفصيلا، مؤكدا للقاضي الجزائي أن المبالغ المالية لا تخصه وإنما تعود لرعية إفريقي يدعى «عمارة» طلب منه إيواءه لليلة واحدة من أجل السفر إلى إسبانيا، أما بخصوص جوازي السفر فقد أكد أنهما ملكه لكونه مزدوج الجنسية، موضحا بأنهما غير مزورين وأن كل ما في الأمر أن الدولة المالية دولة إسلامية واسمه في جواز السفر إسلامي أما الدولة الغينية فهي دولة مسيحية واسمه على جواز السفر الغيني مسيحي، في حين أنكر معرفته أن رخصة سياقته وبطاقة القنصلية مزورتين، ليلتمس إفادته بالبراءة، وعلى أساس ما تقدم من معطيات، التمس ممثل الحق العام لدى محكمة الشراڤة توقيع عقوبة السجن النافذ لمدة 5 سنوات في حق المتهم الذي أدين بالعقوبة سالفة الذكر.

2017/06/12

إحباط محاولة تهريب 98.500 أورو بمطار قسنطينة

وأج

تمكنت مصالح الجمارك على مستوى مطار محمد بوضياف الدولي بقسنطينة من إحباط محاولة تهريب لمبلغ من العملة الصعبة يوم الخميس 8 يونيو 2017 حسب بيان للجمارك

وتقدر قيمة المبلغ المالي بحوالي 98.500 أورو كانت موجهة نحو التهريب إلى مدينة اسطنبول التركية حسب نفس المصدر.

2017/06/14

أفارقة يحولون أموال اللاجئين إلى الخارج

ع.دحماني

ألقت، اليوم ، مصالح الشرطة بالشلف القبض على رعيتين إفريقيين يقومان بجمع أموال النازحين الأفارقة المتواجدين بالشلف بغرض نقلها بطريقة غير شرعية إلى بلدانهم الأصلية.
وحسب مصدر أمني، فإن عناصر الشرطة الاقتصادية والمالية عثروا بحوزة الرعيتين وهما رجل وامرأة مبلغ 412 مليون سنتيم، وهي الأموال التي يجمعها اللاجئون من التسول أو تبرعات المحسنين، كما تم اكتشاف ورقة نقدية مزورة بحوزة أحدهما تتعلق بورقة ألف دينار.
وقد أحيل الموقوفان بتهمة تحويل أموال إلى الخارج بطريقة غير شرعية بمحكمة الشلف.

النهار

2017/06/15

ظلّ يضخّم فواتير علب خيط الجراحة طيلة 3 سنوات

موظف يختلس 4 ملايير سنتيم من الصيدلية المركزية لمستشفى في العاصمة

■ المتهم اعترف بأنه كان يمنح عمّال المستشفى خيط الجراحة لاستعماله في ختان أبنائهم

تمكّنت مصالح أمن ولاية الجزائر ممثلة في مصالح أمن المقاطعة الإدارية للرويبة، من توقيف مشتبه فيه يعمل بالصيدلية المركزية لإحدى المستشفيات العمومية في العاصمة، تسبب في ثغرة مالية بحسابات الصيدلية، من خلال سرقته لعلب خيط الجراحة، حيث بيّنت إجراءات التدقيق الحسابي التي قامت بها مصلحة الصيدلية المركزية بين سنوات 2015، 2016 و2017 غياب كميّة معتبرة من خيط الجراحة قاربت 4 ملايير سنتيم. وحسبما كشفت عنه مصالح أمن العاصمة في بيان لها تحوز «النهار» على نسخة منه، فإن القضية تتعلق باختلاس أموال عمومية، حيث انطلقت أطوارها بعد أن تقدّم مدير المؤسسة الاستشفائية المعنية إلى مصالح الشرطة لإيداع شكوى ضدّ أحد عمّال الصيدلية المركزية، مفادها اختفاء 138 علبة خيط جراحة لسنة 2017، و980 علبة في سنة 2016، وهذا بعد أن تمّ اكتشاف الأمر من قبل رئيسة المصلحة، هذه الأخيرة تبيّن لها بعد التدقيق في الحسابات ومقارنة الوصولات المخصصة للأرشيف بالتي تبقى عند المشتبه فيه، وجود خلل كبير في الحسابات، مما أجبرها على إخطار مدير المؤسسة الاستشفائية وتحرير تقرير مفصّل عن الوقائع. وبمباشرة التحقيقات، أكد المشتبه فيه أنّه تم استدعائه من قبل رئيسة الصيدلية التي واجهته بوصولات الطلبيات التي تبين له أنها تحمل خلل في أرقام وكميّات السلع التي تمنح للمصالح مقارنة بالوصل الأصلي، حيث أقرّ في هذا الصدد أنّه قام بمنح بعض المصالح كميّات إضافية مسبقة، كما منح بعض عمّال المستشفى خيط الجراحة لاستعماله في عمليات ختان أبنائهم، وبعد مواجهته بالفعل المنسوب إليه، أقرّ بأنّ أغلب عمليات التزييف في الأرقام الخاصة بالكميات هو من قام بها وأنّه معتاد على فعل ذلك بعلم رئيسة الصيدلية، على اعتبار أن الغرض من ذلك هو تغطية النقص الموجود بالمستودع، ناهيك عن منح المصالح في بعض الأحيان، كميّات من خيط الجراحة بدون وصولات تثبت ذلك. بعد استكمال الإجراءات القانونية المعمول بها، تم تقديم المشتبه فيه على وكيل الجمهورية المختص إقليميا، أين أمر بإيداعه الحبس المؤقت.

راضية شايت

2017/06/18

هذه طريقة تزوير النقود عند الأفارقة للنصب على الجزائريين

ياقوتة .ز

العصابة تزوّر الأموال في ورشة سرية بعين الـدفلى

الشرطة أجهضت محاولة إغراق السوق بالأموال المزوّرة بعد حجز خزنة فولاذية

كشفت عملية توقيف عصابة تضم 3 أشخاص من جنسيات مالية ومغربية وجزائرية من قبل مصالح الشرطة القضائية لبوزريعة، عن الطريقة المنتهجة في تزوير النقود بغرض النصب على الجزائريين، بعد إيهامهم بمضاعفة الأموال لقاء مساعدتهم في استخراج طرد عالق على مستوى السفارة المالية باستغلال ختم سري تابع للسفارة، حيث يتم تجهيز قصاصات ورقية ذات لون أخضر بمختلف الأحجام، يتم تصنيعها في ورشة سرية خارج الولاية، ثم تلوّن بمادة خضراء لا يمكن إزالتها إلا بغسول مخصص لذلك، ويتم مسحها بواسطة القطن لتظهر على أنها صحيحة، إلا أن العملية التجريبية تكون على أوراق صحيحة لعدم كشف مخططهم الإجرامي، وهي العملية التي أجهضتها مصالح الشرطة بعد حجز خزنة فولاذية تضم 4 أكياس من القصاصات الورقية، ومبلغ 43 ألف دج من فئة 1000 دج و500 دج، و2000 فرنك غيني، بالإضافة إلى 670 درهم مغربي.

مجريات قضية الحال، حسب المعلومات التي تحصلت عليها «النهار»، تعود إلى تاريخ 11 ماي 2015، في حدود منتصف الليل، إثر نداء من قاعة العمليات لأمن ولاية الجزائر، مفادها وجود سيارة مشبوهة من نوع «تيڤوان» سوداء اللون، على متنها ثلاثة أشخاص على مستوى أحد أحياء منطقة بني مسوس، وفورها تنقلت فرقة الشرطة القضائية، أين تم الترصد للمشتبه فيهم وتوقيفهم، وعثر تحت المقعد الأمامي الذي كان يجلس عليه الرعية المغربي، على قارورة لمحلول يستعمل لتزوير النقود، فيما تم استرجاع حقيبة فيها خزنة فولاذية إلكترونية على مستوى منزل المتهم الجزائري في عين الدفلى، بها ملايين القصاصات الورقية بحجم الأوراق ذات لون أخضر، ومجموعة من الأوراق النقدية الصحيحة من مختلف العملات الوطنية والأجنبية، ليتم تحويلهم إلى مركز الأمن، أين صرح المغربي في محضر رسمي، أنه يعرف الجزائري جيدا، وهو من عرّفه على الرعية المالي، على أساس أن لديه أموال عالقة على مستوى السفارة، وهو بحاجة لمبلغ مالي لتحريرها مقابل منحه فائدة، الأمر الذي جعله يعرّفه على شقيق المتهم المالي من أجل الإتفاق على الصفقة التي حددت بـ10 ملايين سنتيم، وهي العملية التي أوهمه أنها مؤمّنة من قبل الدولة المالية بوضع مادة ملونة عليها، على أساس أنها طريقة قانونية، ليسلمه المبلغ سالف الذكر بمنطقة «شوفالي» ويلتقوا في ذات اليوم في منطقة بني مسوس، أين تم توقيفهم، وأضاف أنه بعد مرور ساعة من الزمن، تقدم منهم الرعية المالي على متن سيارة من نوع «تيڤوان» سوداء اللون، أين كان يخفي حقيبة بها خزنة فولاذية رفض الإفريقي فتحها إلى حين الإنتقال إلى ولاية عين الدفلى، مقر إقامة الجزائري قصد إتمام عملية تجارب غسل الأموال.

وكشف المتهم المغربي من خلال تصريحاته، عن الطريقة التي يتم بها غسل النقود المعدة للتزوير، حيث أكد أن العملية تمت على مستوى العبادية» بمنطقة عين الدفلى، أين قام الإفريقي برفقة شقيقه بفتح الصندوق الفولاذي واستخرجا عدة أوراق نقدية خضراء »ورشة في منطقة بمادة يزعم أنها تؤمّن من السرقة، وقام بعدها بغسلها بواسطة محلول سحري مخصص لإزالة تلك المادة العالقة بعد نقعه في القطن، ومسح عدد من الأوراق النقدية من فئة 20 و50 أورو، موضحا أن سعر القارورة السحرية يقدر بـ 37 أورو، ناهيك عن مبلغ 25 مليون سنتيم من أجل إجراء عملية التحليل المخبري، وهو الأمر الذي أكده المتهم الجزائري، محاولا إلقاء التهمة على عاتق الإفريقي على أساس أنه حاول النصب عليهما، ليتم تقديمهما أمام نيابة محكمة بئر مراد رايس بالعاصمة، التي قررت متابعتهما بموجب إجراءات المثول الفوري، عن تهمة تكوين مجموعة أشرار، صناعة وتقليد النقود، وحيازة مواد معدة لتزوير الأموال، ليصدر في حقهم أمرا بالإيداع رهن الحبس المؤقت بالمؤسسة العقابية في الحراش من قبل قاضي الجنح.

الشعب

2017/06/22

فيما تمت تهنئة ضابط الجمارك الذي أحبط العملية من قبل المديرية العامة

سنتان حبسا للمتهم بمحاولة تهريب أكثر من 2.5 مليون أورو في قسنطينة

نطق قاضي جلسة الجنح بالقطب الجزائي المتخصص في قسنطينة، أول أمس الثلاثاء، بإدانة المتهم «م.ن» في الأربعينات من العمر، بسنتين حبسا من بينها 8 أشهر حبسا نافذا بعد متابعته بجنحة محاولة تهريب العملة الصعبة المقدرة بـ 2.5 مليون أورو وإلى خارج حدود التراب الوطني وبالضبط إلى تونس، وهي القضية التي التمس فيها ممثل النيابة العامة تسليط عقوبة 7 سنوات حبسا نافذا للمتهم الموقوف بالمؤسسة العقابية الكدية في قسنطينة، بأمر صادر عن قاضي التحقيق بالقطب الجزائي المتخصص، الذي باشر إجراءات التحقيق القضائي مع المتهم سالف الذكر في هذه القضية، نهاية السنة الماضية، بعد الأمر الافتتاحي الصادر عن وكيل الجمهورية الذي وجه الاتهام للمتهم «م.ن» والتمس إيداعه الحبس المؤقت، بعد توقيفه من طرف فرقة الجمارك الجزائرية الذين تلقوا معلومات مؤكدة بشأن عملية تهريب أكثر من 2.5 مليون أورو عبر الحدود الشرقية للوطن إلى تونس، وبالضبط عبر المركز الحدودي أم طبول بالطارف، من طرف شخص يقطن بشارع عواطي مصطفى بوسط مدينة الجسور المعلقة، أين نصبوا كمينا محكما، بحر الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 2016، بالمخرج الشمالي لمدينة قسنطينة وبالضبط على محور الطريق السيار شرق غرب في منطقة «جبل الوحش»، وبعد أن تم توقيف السيارة الفاخرة من طرف عناصر الجمارك الجزائرية تمكن سائقها المشتبه فيه «م.ن» من الفرار إلى وجهة مجهولة، وبعد تفتيش السيارة تم العثور على الأوراق النقدية من الأورو، والتي تم حجزها، إلا أن المشتبه فيه سالف الذكر وبعد 12 يوما سلم نفسه إلى مصالح الدرك الوطني التي باشرت معه إجراءات التحقيق الابتدائي، أين صرح المشتبه فيه في أقواله التي تم تدوينها على محاضر رسمية بأن المبلغ المالي بالعملة الصعبة «الأورو» الذي كان في سيارته يتجاوز بالضعف الذي تم حجزه من طرف عناصر الجمارك الجزائرية، مما أدى إلى توجيه استدعاء لـ5 ضباط في المديرية الولائية للجمارك الجزائرية لسماعهم في هذه القضية، وعلى رأسهم رئيس فرقة الجمارك الجزائرية برتبة ضابط الذي أشرف على الكمين الذي تم من خلاله إحباط هذه العملية، هذا الأخير الذي وشح بوسام التهنئة من طرف المديرية العامة للجمارك الجزائرية بالعاصمة نظرا لنجاح مهمة إحباط عملية التهريب التي استهدفت القدرات المالية الوطنية بالعملة الصعبة.

جواد.ع

تم تقديمهم أمام قاضي المثول الفوري بمحكمة الخروب

التماس 6 أشهر حبسا نافذا للمتهمين بترويج أوراق نقدية مزوّرة في قسنطينة

التمست النيابة العامة المحلية في جلسة المثول الفوري بمحكمة الخروب الابتدائية بقسنطينة، زوال أمس الأربعاء، تسليط عقوبة 6 أشهر حبسا نافذا على المتهمين «ق. ر» و «ق.ح»، البالغين من العمر 24 سنة، بعد متابعتهما بجنحة طرح أوراق نقدية مزورة للتداول، وهي القضية التي تعود وقائعها إلى نهاية الأسبوع الماضي، أين تمكن عناصر الفرقة الإقليمية للدرك الوطني في المدينة الجديدة علي منجلي، من توقيف 4 أشخاص كانوا يروّجون لأوراق نقدية وطنية مزوّرة بين التجار وأصحاب المحلات بالمدينة الجديدة علي منجلي، وبعد تفتيشهم، تم العثور على 4 أوراق نقدية مزورة من فئة 2000 دج، حيث تمت العملية خلال دورية لعناصر الدرك الوطني في المدينة الجديدة علي منجلي، أين لفت انتباههم مطاردة أحد الأشخاص لمجموعة من الشباب، وبعد عملية التدخل، تبين أن هؤلاء تقدموا إلى صاحب طاولة بيع السجائر لشراء علبة التبغ، وبعد تسليمه ورقة نقدية من فئة 2000 دج، تفطن بأنها مزورة وقام بمطاردتهم، وبعد توقيفهم من طرف عناصر الدرك الوطني، تم اقتيادهم إلى مقر المصلحة وإخضاعهم إلى إجراءات التحقيق الابتدائي، ثم وضعهم في الحجز تحت النظر إلى غاية الأحد الماضي، أين تم تقديمهم من طرف الضبطية القضائية إلى وكيل الجمهورية بمحكمة الخروب الابتدائية، الذي وجه لهم الاتهام وأحالهم على قاضي جلسة المثول الفوري، الذي أمر بإيداع المتهم «ق.ر» الحبس المؤقت بالمؤسسة العقابية بالخروب والإفراج المؤقت عن شريكه «ق.ح» بعد متابعتهما بجنحة طرح أوراق نقدية مزوّرة للتداول. **جواد.ع**